الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مشروع بحث تكويني: الآليات القانونية لتدعيم المقاولاتية
بالتعاون مع
فرقة بحث تكويني: الحكومة الإلكترونية ومكافحة الفساد

شهادة مشاركة

يشهد السيد المكلف بتسيير كلية الحقوق والعلوم السياسية، والسيدة رئيسة مشروع البحث بجامعة خميس مليانة بأن:

السيد(ة): سامي كباهم ، جامعة المسيلة ،قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الوطني حول:**الشركات التجارية في التشريع الجزائري وعلاقاتها بالمؤسسات الناشئة، المنعقد يوم الاثنين 05 ماي 2025، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة**، بمداخلة تحت عنوان: **الشكل القانوني لمسرعات الأعمال في الجامعات الجزائرية(شركة sarl- شركة spa).**

ع/ السيد عميد كلية الحقوق

د. مخانق عبد الله
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

رئيس اللجنة العلمية

البروفيسور: خنوسي كريمة
جامعة الجيلالي بونعامة
خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى/ رئيس مشروع البحث

أستاذ التعليم العالي

Scanné avec CamScanner

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر نظام الحالة المدنية

مشروع بحث تكويني

الآليات القانونية لتدعيم المقاولاتية

بالتعاون مع مشروع بحث تكويني

الحكومة الالكترونية ومكافحة الفساد

تنظم ملتقى وطني حول:

الشركات التجارية في التشريع الجزائري وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة

يوم05 ماي 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:

مدير الجامعة:أ/د محمد براح

المشرف العام على الملتقى:

د مخانق عبد الله المكلف بتسيير الكلية

رئيسة الملتقى: أ.د/ تومي هجيرة

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/خنوسي كريمة

ديباجة الملتقى الوطني

مقدمة

تعد الشركات التجارية الأسلوب الانسب لإنجاز أي مشروع اقتصادي لمزاياها التنظيمية والقانونية ولاستيعابها مختلف القطاعات الاقتصادية للمؤسسات بمختلف أحجامها ،فهي جزء من الاقتصاد العالمي والمحلي بالنظر الى الفرص التي توفرها من خلال تحفيز وتشجيع الاستثمارات حيث تبعث على الابتكار والكفاءة دون أن ننسى أثرها على التكامل الاجتماعي. أمام هذا الدور الايجابي و الفعال للشركات التجارية و التحول المحوري للقطاع الاقتصادي من فكرة التاجر والقانون التجاري الى فكرة صاحب المشروع و قانون الاعمال. و رغبة من المشرع الجزائري في دعم أصحاب الافكار الابداعية ونخص بالذكر هنا المؤسسات الناشئة ادخل تعديلات على أحكام الشركات التجارية وهذا لتمكين حاملي المشاريع من تأسيس شركاتهم الخاصة ورفع العوائق التي تواجه عملية تمويل، تنظيم وسير المؤسسات الناشئة القائمة على إقتصاد المعرفة . وعليه وفي ظل البحث المستمر للدولة الجزائرية عن أساليب وتقنيات الغاية منها النهوض بالاقتصاد الوطني نبحث العلاقة بين الشركات التجارية والمؤسسات الناشئة .

اشكالية الملتقى

أمام الواقع التجاري المتسارع و الرغبة في بناء إقتصاد متنوع ،مع السعي لتسهيل وتبسيط تأسيس الشركات التجارية إلى أي مدى يمكن اعتبار الاحكام المنظمة للشركات التجارية آلية داعمة لأصحاب المؤسسات الناشئة القائمة على للابداع والابتكار؟

أهداف الملتقى:

–تحديد الضوابط القانونية التي تنظم تأسيس الشركات التجارية في التشريع الجزائري.

– التحسيس بأهمية الموضوع من خلال توضيح دور الشركات التجارية التجارية في ترقية الاقتصاد الوطني.

–التعريف والتأكيد بأهم اشكال الشركات التجارية التي تخدم المؤسسات الناشئة من حيث التمويل والتسيير .

المستهدفون من الملتقى

–الأساتذة الجامعيين و الباحثين في مراكز الأبحاث والدراسات و المخابر .

طلبة الدكتوراه والدراسات العليا.

الفاعلين في القطاع و إطارات القطاعات المعنية .

محاور الملتقى

المحور الأول :الاطار المفاهيمي للشركات التجارية.

المحور الثاني: الاحكام المنظمة للشركات التجارية في التشريع الجزائري.

المحور الثالث: علاقة الشركات التجارية بالمؤسسات الناشئة.

Scanné avec CamScanner

رئيس اللجنة العلمية

الدكتورة: خنوسي كريمة

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د /طيبي سعاد	جامعة خميس مليانة
أد /طحطاح علال	جامعة خميس مليانة
أد /رواب جمال	جامعة خميس مليانة
أ.د/ عزوز سكينة	جامعة الجزائر1
أد/ تومي هجيرة	جامعة خميس مليانة
أد/ خنوسي كريمة	جامعة خميس مليانة
أ.د/ طيب جميلة	جامعة خميس مليانة
أد أسماء بعلوج	جامعة خميس مليانة
أ.د/غيدة فلة	جامعة خميس مليانة
أد/ايت عبد المالك نادية	جامعة خميس مليانة
أد/عمارة مسعودة	جامعة الليدة
أد/سردو محمود	جامعة خميس مليانة
أد /نوي عبد النور	جامعة خميس مليانة
أد أد /بودربالة الياس	جامعة خميس مليانة
أد/ رحال سمير	جامعة خميس مليانة
د/ عبادة أحمد	جامعة خميس مليانة
د/بلغالم بلال	جامعة خميس مليانة
د/مرباح صليحة	جامعة خميس مليانة
د/ سوماتي شريفة	جامعة خميس مليانة د/
قمار خديجة	جامعة خميس مليانة
د/معزوزي نوال	جامعة خميس مليانة
د/ بن سالم خيرة	جامعة خميس مليانة
د/دبلمي شيكرين	جامعة خميس مليانة
د/معوش رشيد	لمركز الجامعي بتندوف
د/بلقاضي محمود	جامعة خميس مليانة
د/كباهم سامي	جامعة المسيلة
د/ أسماء شاوش	جامعة خميس مليانة
د حوحش أمينة	جامعة وهران
د/معاش نسرين	جامعة تمنراست
د/يحياوي السعيد	جامعة خميس مليانة
د/سعوداوي صديق	جامعة خميس مليانة
د/ملاك محمد	جامعة خميس مليانة
د/هوادف بهية	جامعة الجزائر1
د/ حوت فيروز	جامعة البويرة
د/ موساوي حليمة	جامعة خميس مليانة
عيمور نسيمة	جامعة خميس مليانة
د/خذر محمد	جامعة الجزائر1
د/ مخانق عبد الله	جامعة خميس مليانة
د /عبدلي أمينة	جامعة خميس مليانة
قريش أمينة	جامعة خميس مليانة
د/بن عيشوش فاطمة	جامعة خميس مليانة
د/ نور الدين توات	جامعة البليدة
د/توفيق تقية	جامعة خميس مليانة
حميس معمر	جامعة خميس مليانة

رئيس اللجنة التنظيمية د : مرباح صليحة

أعضاء اللجنة التنظيمية :

د/عبد الوهاب محمد	جامعة خميس مليانة
د/لوناوسي زكي	جامعة خميس مليانة
مهنا محمد الفاروق طالب دكتوراه	جامعة خميس مليانة
بلقليل فريد طالب دكتوراه	جامعة خميس مليانة
رحموني نصيرة، طالب دكتوراه	جامعة خميس مليانة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
02
جامعة خميس مليانة

شروط المشاركة:

- تكتب المداخلة باللغة العربية وفقا لخط Simplified Arabic حجم 14 وباللغات الأجنبية بخط Time New Roman12 بحجم شكل في ملف word. و أخرى في شكل pdf
- أن لا تكون المداخلة منشورة أو تمت المشاركة بها في ملتقى سابق.
- تقبل المداخلة المشتركة الثنائية فقط.

ترسل المداخلة كاملة، وكذا بطاقة معلومات حول المشارك على البريد الكتروني في الآجال المحددة أدناه .

الآجـال

- آخر أجل لاستلام المداخلات يوم 24 فيفري 2025
- الرد على المداخلات المقبولة يوم 28 فيفري 2025
- انعقاد الملتقى يوم 05 ماي سنة 2025

ملاحظة

ستنشر المداخلات المقبولة في مجلة مجلة عمية دولية محكمة مصنفة ج.

ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني:

h.toumi@univ-dbkm.dz

Scanné avec CamScanner

جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

الشركات التجارية في التشريع الجزائري وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة

يوم: 5 ماي 2025

مداخلة بعنوان: الشكل القانوني لمسرعات الأعمال في الجامعات الجزائرية(شركة sarl– شركة spa)

المحور الثالث: علاقة الشركات التجارية بالمؤسسات الناشئة

إعداد :

–د.كباهم سامي (جامعة المسيلة)0662.55.64.18–sami.kabahoum@univ-msila.dz

_ط.د. بلقليل فريد (جامعة خميس مليانة) 0674.32.66.46 –f.belgueleil@univ-dbkm.dz

مخبر نظام الحالة المدنية

الشكل القانوني لمسرعات الأعمال في الجامعات الجزائرية(شركة sarl– شركة spa)

Legal form of business accelerators in Algerian universities (SARL company - SPA company)

د. كباهم سامي جامعة محمد بوضياف مسيلة د.ط. بلقليل فريد جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

sami.kabahoum@univ-msila.dz **f.belgueleil@univ-dbkm.dz**

ملخص:

في ظل النمو المتسارع للاقتصاد وريادة الأعمال، برزت مسرعات الأعمال كعنصر أساسي في دعم وتطوير شركات المشاريع المبتكرة ، حيث توفر لها بيئة غنية بالموارد، التوجيه، والتمويل لتمكينها من تحقيق النجاح في وقت قياسي، لقد أصبحت هذه المسرعات نقطة انطلاق حيوية للمبتكرين، إذ تساعدهم على تخطي التحديات الأولى في مشاريعهم الريادية، لذلك الجامعة الجزائرية بادرت لاستحداث هذه الفلسفة وربطها بالبحث العلمي، وفي هذا المقال، سنسلط الضوء على مفهوم مسرعات الأعمال وأهميتها والنموذج الذي حدده القانون لها في الجامعة الجزائرية ومختلف الأدوار المنوطة بها، ومستقبلها في عالم الأعمال الجامعي.

كلمات مفتاحية: مسرعات الأعمال، الجامعة، تكوين، شركات.

Abstract:

With the rapid growth of the economy and entrepreneurship, business accelerators have emerged as a key element in supporting and developing innovative project companies, providing them with an environment rich in resources, guidance, and funding to enable them to achieve success in record time. These accelerators have become a vital starting point for innovators, helping them overcome the first challenges in their entrepreneurial projects. Therefore, the Algerian University took the initiative to create this philosophy and link it to scientific research. In this article, we will shed light on the concept of business accelerators, their importance, the model defined by law for them in the Algerian University, the various roles assigned to them, and their future in the world of university business.

Keywords: Business accelerators, university, formation, companies.

مقدمة:

في ظل النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، برزت مسرعات الأعمال كعنصر أساسي في دعم وتطوير الشركات الناشئة، حيث توفر لها بيئة غنية بالموارد، التوجيه، والتمويل لتمكينها من تحقيق النجاح في وقت قياسي.

إن هذه المسرعات لا تقتصر فقط على تقديم الدعم المالي، بل تمتد إلى توفير الإرشاد من قبل خبراء ومستثمرين ذوي خبرة، مما يساعد رواد الأعمال على تجنب العقبات المحتملة، وتطوير استراتيجيات فعالة للنمو والتوسع، كما أن برامجها المكثفة تساهم في تسريع دورات الابتكار والإنتاج، مما يمنح الشركات الناشئة فرصة لتعزيز تنافسيتها في السوق وتحقيق استدامة أعمالها.

لقد أصبحت هذه المسرعات نقطة انطلاق حيوية للمبتكرين، إذ تساعدهم على تخطي التحديات الأولى في رحلتهم الريادية، مثل نقص التمويل، قلة الخبرة الإدارية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، كما أنها تمثل جسراً يربط بين الأفكار المبتكرة والواقع العملي من خلال تهيئة رواد الأعمال لمتطلبات السوق والاستثمار، وفي هذا السياق، برز دور الجامعات في احتضان هذه المسرعات، حيث أصبحت مراكز بحثية وتعليمية تسهم في تحفيز بيئة الابتكار من خلال دمج البحث الأكاديمي بالتطبيق العملي، مما يعزز من فرص نجاح المشاريع الناشئة.

لذلك، جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على مفهوم مسرعات الأعمال، أهميتها، التحديات التي تواجهها، وأشكالها المعتمدة في الجامعات الجزائرية ودورها في تعزيز بيئة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى استشراف مستقبلها في عالم الأعمال. إن التطور المتسارع في بيئة الأعمال الرقمية، والحاجة المتزايدة لدعم الابتكار والمشاريع الريادية، يجعل من دراسة هذه المسرعات أمراً ضرورياً لفهم مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق، انطلقنا من إشكالية جوهرية مفادها: كيف حدد المشرع الجزائري شكل مسرعات الأعمال في الجامعات؟ وما أهم أدوارها في دعم ريادة الأعمال الجامعية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية، نعتمد على المنهج الوصفي لتحليل واقع المسرعات في الجزائر، ومنهج التحليل لدراسة التشريعات والسياسات ذات الصلة، بهدف تقديم رؤية شاملة حول فعالية هذه المسرعات ودورها في تكوين بيئة ريادية مستدامة، وستتم مناقشة هذه الجوانب في إطار خطة ثنائية الطرح، حيث يركز المحور الأول على مفهوم مسرعات الأعمال، بينما يستعرض المحور الثاني أشكال ودور مسرعات الأعمال الجامعية، وآفاق تطويرها.

المبحث الأول: مفهوم مسرعات الأعمال

تعتبر المسرعات طريقة جديدة لمبادرة دعم الأعمال المبتكرة، وكما يوحي الاسم، فهي تساعد رواد الأعمال على تطوير أعمال قابلة للثبات والنمو بشكل أسرع في السياق الاقتصادي الحديث.

وتعتبر مسرعات الأعمال إحدى هيئات الدعم والمرافقة للمشاريع الريادية الحديثة، فهي تستهدف المشاريع التي انتهت من فترة الاحتضان، وتهدف لتسريع وتيرة نموها.

المطلب الأول: تعريف مسرعات الأعمال

تتعد تعريفا بين تعريف القانون لمسرعات الأعمال، وكذلك تعريفات الفقه لها، وهذا ما نحول استعراضه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التعريف القانوني

في الحقيقة يتجنب المشرع وضع تعاريف في الغالب، ومع ذلك يبادر في مرات عدة لتقديم تعريفات لحسم الجدال وطرح وجهة نظره في مسألة معينة.

وهذا ما جاء بنص المادة 2 من القرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 19 جانفي 2025[1]، والذي عرف مسرعة الأعمال الجامعية على أنها: جميع البرامج المصممة لمساعدة حاملي المشاريع المبتكرة الناضجة والمؤسسات الناشئة خلال مراحلها المبكرة على النمو بشكل أسرع، إذ يتم ذلك عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المتخصصة والاستشارات المهنية والبرامج المكثفة لفترة محدودة والتي عادة تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر.

ويقصد من التعريف السابق أن مسرعة الأعمال الجامعية هي مجموعة من البرامج المصممة لدعم رواد الأعمال أصحاب المشاريع المبتكرة الناضجة والشركات الناشئة في مراحلها الأولى، بهدف تسريع نموها. يتم ذلك من خلال توفير خدمات متخصصة، واستشارات مهنية، وبرامج مكثفة تمتد لفترة محدودة، تتراوح عادة بين 3 إلى 6 أشهر.

[1] قرار رقم 05 مؤرخ في 19 جانفي 2025، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الفرع الثاني: التعريف الفقهي

تتعد التعريفات الفقهية لمسرعات الأعمال، حيث (تعد مسرعات الأعمال كيانات قانونية اعتبارية تعمل على تطوير الشركات الناشئة التي انهت "مرحلة الحضانة"، حيث يساعد المؤسسات الأكثر نضجا والتي لديها بالفعل منتجا أو خدمة جاهزة أو جاهزة تقريبا للتسويق)[1].

كما تعرف مسرعات الأعمال بأنها (طريقة مثبتة لتنمية المؤسسات الناشئة بسرعة من خلال التعلم من الخبراء، وإيجاد إرشادات متعددة والاتصال بشبكة قوية، فهي توفر الموارد التي تقلل من تكلفة تأسيس الشركة ورأس المال المبكر الذي يحتاجه الفريق لبدء مشروعه)[2].

إذا من التعريفات السابقة، مسرعات الأعمال هي برامج مكثفة موجهة للشركات الناشئة التي تمتلك منتجًا أوليًا ونموذج عمل أولي جاهزً، وتحتاج إلى دعم يساعدها على النمو السريع لدخول الأسواق، وجذب الاستثمارات، بحيث توفر المسرعات لهذه الشركات إرشادًا عالي الجودة وتمويلًا أوليًا، وتساعدها للوصول إلى شبكة من المستثمرين والخبراء، مقابل نسبة معينة من الأسهم في الشركة.

المطلب الثاني: خصائص عمل مسرعات الأعمال

تعد المؤسسات الناشئة أهم ركائز المخطط الاقتصادي الجزائري في المرحلة الراهنة، لذا اتجهت السلطات العمومية نحو تعزيز إطارها القانوني، وتدعيم نظامها البيئي أيضا، من خلال استحداث مسرعات الأعمال التي تتميز بخصائص عمل نستعرضها وفقا للطرح التالي.

الفرع الأول: الفترة الزمنية القصيرة داخل المسرعة

(عادةً من 3 إلى 6 أشهر)، حيث توفر المسرعة الدعم للشركات الناشئة لفترة زمنية محددة، وذلك لخلق نوع من الضغط العالي على الشركة الناشئة بحيث يؤدي هذا الضغط إلى تقدمها[1].

---

[1] خلاف فاتح، أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجريا فانتور" أنموذجا – قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20/ 356 –، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد4، 2021، ص 160.

[2] كريمة سلطان، دور مسرعات الأعمال في تفعيل الابتكار المفتوح " ألجيريا فانتور نموذجا"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد2، ، 2024، ص 82.

وهذا منطق تقتضيه البيئة الاقتصادية، فالمسرعة دورها إعطاء الدفع فقط للشركة الناشئة، فالفترة الزمنية المحددة داخل المسرعة، تتيح فقط دعمًا مكثفًا للشركات الناشئة خلال مدة زمنية محدودة، مما يخلق بيئة ذات وتيرة عالية تحفز الشركة على التقدم والتطور تحت تأثير هذا الضغط.

الفرع الثاني: الدعم المالي الأولي

في إطار الدعم الذي تضمنه المسرعات للشركات الناشئة، تقدم المسرعات الدعم المالي الأولي لجعل المشروع ينطلق الانطلاقة الأولى، حيث تعتبر هذه المرحلة حاسمة للشركة الناشئة.

ومن هذا المنطلق تلعب المسرعات دورًا محوريًا في دعم الشركات الناشئة، حيث توفر بيئة متكاملة تساعد رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للنمو والاستدامة، ومن بين أهم أشكال هذا الدعم، يأتي التمويل الأولي الذي تقدمه المسرعات لتمكين الشركات الناشئة من الانطلاق الفعلي، حيث يهدف هذا التمويل إلى تغطية التكاليف الأساسية التي تواجهها الشركة في مراحلها الأولى، مثل تطوير النموذج الأولي أو إجراء الأبحاث السوقية واكتشاف السوق، أو لبناء الفريق الخاص بالشركة الناشئة، أو وضع استراتيجيات التسويق والإشهار، وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية في مسيرة الشركة الناشئة، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على إثبات جدواها في السوق، ولجذب المستثمرين المحتملين، والتوسع في المستقبل، لذلك لا يقتصر دور المسرعات على تقديم المال فقط، بل يمتد ليشمل الإرشاد والتوجيه، مما يعزز فرص نجاح الشركات الناشئة في بيئة أعمال تنافسية.

الفرع الثالث: برامج إرشادية مكثفة من خبراء ومستثمرين

تمتلك مسرعات الأعمال الكفاءات والخبرات التي تحتاجه الشركة الناشئة، بحكم هذه الأخيرة دخيلة على بيئة الأعمال وبحاجة لخبرة وإرشاد وتوجيه أولي حتى تستقر وتتخطى مرحلة الانطلاقة التي تعتبر من المراحل الحساسة في الشركة الناشئة.

بمعنى توفر مسرعات الأعمال الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الشركات الناشئة، نظرًا لكونها جديدة على بيئة الأعمال وتفتقر إلى الخبرة اللازمة، لذا فهي بحاجة إلى الإرشاد والتوجيه في

---

[1] البرود أم الخير، دور مسرعات الأعمال في دعم الشركات الناشئة – قراءة تحليلية لمسرعات الأعمال بالسعودية–، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 69.

مراحلها الأولى لضمان الاستقرار وتجاوز مرحلة الانطلاقة، التي تُعد من أكثر المراحل حساسية في مسيرتها.

المبحث الثاني: أشكال ودور مسرعات الأعمال الجامعية

في ظل التحولات الاقتصادية وسعي الجزائر نحو تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية، برزت مسرعات الأعمال الجامعية، كأداة استراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار داخل الأوساط الأكاديمية، حيث تهدف هذه المسرعات إلى دعم الطلبة والباحثين وأصحاب المشاريع الناشئة من خلال توفير بيئة حاضنة تجمع بين التدريب، الإرشاد، التمويل الأولي، وفرص الاختلاط مع المستثمرين والخبراء.

حيث تعمل المسرعات الجامعية على تجسيد الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للتطبيق اقتصاديًا، مستفيدةً من الموارد البحثية والتكنولوجية المتاحة داخل المؤسسات الجامعية والبحثية، كما تسهم في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب، مما يساعد في خلق جيل جديد من المقاولين القادرين على مواجهة تحديات السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية الجزائرية المبنية على العلم والمعرفة والابتكار.

المطلب الأول: أشكال مسرعات الأعمال الجامعية

المسرعات الجامعية تقدمها الجامعات لدعم طلابها وخريجيها في إطلاق مشاريعهم الريادية. توفر دعمًا أكاديميًا وإرشاديًا، بالإضافة إلى شبكات تواصل قوية، وتأخذ مسرعات الأعمال الجامعية حصرا شكل (شركة sarl– شركة spa).

الفرع الأول: مسرعة الأعمال في شكل شركة (SARL)

تُعد **الشركة ذات المسؤولية المحدودة Société à Responsabilité – SARL) (Limitée**،أحد الأشكال القانونية الأساسية للشركات في القانون التجاري الجزائري[1]، حيث تجمع بين خصائص الشركات التجارية من حيث المسؤولية المحدودة للشركاء، وخصائص

[1] أمر رقم 75_ 59 مـؤرخ في20 رمضان عام 1336 الموافق لـ 26 سبتمبر1975، المتـضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 101، المؤرخة في 16 ذو الحجة عام 1395 الموافق لـ 19 ديسمبر1975.

الشركات ذات الطابع الشخصي من حيث قلة عدد الشركاء ووجود عنصر الثقة بينهم، إذ يُنظم هذا النوع من الشركات بموجب القانون التجاري الجزائري، ولا سيما المواد من 564 إلى 591، والتي تحدد طبيعة الشركة، شروط تأسيسها، وإدارتها، ومسؤوليات الشركاء.

وتأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقًا للمادة 564من القانون التجاري الجزائري[1]، يجب أن تضم الشركة ذات المسؤولية المحدودة شريكين على الأقل، وألا يتجاوز عددهم خمسين (50) شريكًا، وفي حال تجاوز هذا العدد، يجب تحويلها إلى شركة مساهمة خلال مدة سنتين، وإلا تعرضت للحل القضائي. كما تشترط المادة 566أن يكون للشركة رأس مال مُحدد، يُقسم إلى حصص اجتماعية متساوية، بحيث لا يمكن تداولها إلا وفق إجراءات معينة لحماية استقرار الشركة.

ومسؤولية الشركاء في الشركة بحسب المادة 565من القانون التجاري الجزائري[2]، فإن مسؤولية الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تقتصر على حدود مساهمتهم في رأس المال، أي أنهم غير مسؤولين عن ديون الشركة بأموالهم الشخصية، وهو ما يميز هذا النوع من الشركات عن الشركات ذات الطابع الشخصي مثل شركة التضامن، حيث يكون الشركاء مسؤولين مسؤولية غير محدودة.

أما إدارة هذا النوع من الشركات أشارت له المادة 573 من القانون التجاري الجزائري[3] على أنه يمكن إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة من قبل مسير واحد أو أكثر، سواء كانوا من بين الشركاء أو من خارجهم، ويُحدد عقد التأسيس صلاحيات المسيرين. كما تتيح المادة 576 إمكانية عزل المسير من قبل الشركاء في حالة الإخلال بواجباته، ويُعتبر المسير ممثلًا قانونيًا للشركة، ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والتصرفات القانونية باسمها.

كما تنظم المواد 568إلى 572 من القانون التجاري الجزائري[4] كيفية انتقال الحصص الاجتماعية، حيث لا يمكن للشريك بيع حصته إلا بموافقة الأغلبية المحددة في القانون أو النظام الأساسي، ما يعزز الطابع المغلق لهذه الشركات، ويمنع دخول شركاء جدد دون رغبة الشركاء الحاليين.

---

[1] أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

[2] أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

[3] أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

[4] أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

وتتمتع الشركة بذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء، ولا يمكن لدائني الشركة التنفيذ على أموال الشركاء الشخصية، بل فقط على أصول الشركة نفسها. ويمكن أن تنتهي الشركة بقرار من الشركاء أو بصدور حكم قضائي، وفقًا للمادة 591من القانون التجاري الجزائري.

حيث تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة نموذجًا مثاليًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توفر حماية قانونية للشركاء وتتيح لهم مرونة في الإدارة، مع الحفاظ على استقرار الشركة. لكن يجب احترام الشروط القانونية المنصوص عليها، لا سيما فيما يتعلق بعدد الشركاء، إدارة الحصص، والمسؤوليات، لتجنب النزاعات أو الحل القضائي.

الفرع الثاني: مسرعة الأعمال في شكل شركة (spa)

في القانون الجزائري[1]، تُعرف **الشركة ذات الأسهم** (**SPA – Société par** Actions) ، بأنها شكل من أشكال الشركات التجارية التي تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، حيث يتم تقسيم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول، مما يسمح بجذب المستثمرين والمساهمين بسهولة، ويتم تنظيم هذا النوع من الشركات وفقًا لأحكام القانون التجاري الجزائري، الذي يحدد الإطار القانوني والإجراءات الواجب اتباعها لتأسيسها وإدارتها وتصفيتها.

ومن بين أهم خصائص الشركة ذات الأسهم(SPA)

1. **عدد المساهمين** :يجب أن تتكون شركة المساهمة من سبعة (7) مساهمين على الأقل، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، دون حد أقصى لعدد الشركاء.
2. **المسؤولية المحدودة** :يكون كل مساهم مسؤولًا عن ديون الشركة في حدود مساهمته في رأس المال، مما يعني أن ممتلكاته الشخصية لا تكون عرضة للمطالبة بها لسداد ديون الشركة.
3. **الحد الأدنى لرأس المال** :يجب أن يتوفر للشركة رأسمال لا يقل عن **خمسة ملايين دينار جزائري (5,000,000 دج** (إذا لم يتم اللجوء إلى الاكتتاب العام، و**عشرة ملايين دينار جزائري (10,000,000 دج** (إذا كانت الأسهم مطروحة للاكتتاب العام.
4. **قابلية الأسهم للتداول** :يمكن تداول الأسهم بحرية بين المستثمرين، مما يسمح بجذب رؤوس الأموال وتعزيز النمو الاقتصادي.

[1] أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

5. **إلزامية التدقيق المالي** :تخضع الشركة ذات الأسهم لرقابة مراقب حسابات معتمد، وهو ملزم بإعداد تقرير دوري حول الوضعية المالية للشركة، مما يعزز الشفافية والمصداقية.

أما إدارة الشركة ذات الأسهم، حيث تُدار الشركة ذات الأسهم وفقًا لأحد النظامين التاليين:

- **نظام مجلس الإدارة** :يتم تسيير الشركة من قبل مجلس إدارة يتكون من ثلاثة إلى اثني عشر عضوًا، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين، ويترأسه رئيس مجلس الإدارة الذي يمكن أن يكون أيضًا المدير العام للشركة[1].
- **نظام مجلس المديرين ومجلس الإشراف** :في هذا النظام، يتم تعيين مجلس مديرين مكلف بالتسيير اليومي، ويخضع لرقابة مجلس إشراف يحدد التوجهات الكبرى للشركة ويضمن الامتثال للقوانين[2].

ويتم تمويل الشركة ذات الأسهم، بالاعتماد على الاكتتاب العام كمصدر رئيسي للتمويل، حيث يمكنها إصدار الأسهم والسندات لاستقطاب رؤوس الأموال من المستثمرين. كما أن هذا النوع من الشركات مرشح بقوة للإدراج في البورصة، مما يعزز فرص توسعها وجذب المزيد من التمويلات.

ونجد أن أهم الفوارق بين الشركة ذات الأسهم (SPA) والشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL)في :

- **الشركة ذات الأسهم(SPA)** ، يكون رأس المال مقسمًا إلى أسهم يمكن تداولها، بينما في الشركة ذات المسؤولية المحدودة(**SARL**) ، يكون مقسمًا إلى حصص اجتماعية غير قابلة للتداول إلا بشروط معينة.
- الشركة ذات الأسهم مناسبة للمشاريع الكبيرة، بينما الشركة ذات المسؤولية المحدودة تناسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إدارة الشركة ذات الأسهم تتطلب هيكلة أكثر تعقيدًا مقارنة بالشركة ذات المسؤولية المحدودة.

أما أهمية الشركة ذات الأسهم في الاقتصاد الجزائري: تتضح من خلال لعب الشركات ذات الأسهم دورًا حيويًا في دفع عجلة الاقتصاد الجزائري، حيث تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص العمل، وتنشيط الأسواق المالية، كما أنها تُستخدم على نطاق واسع في

[1] مادة 610 من أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

[2] مادة 643 من أمر رقم 75_ 59، سالف الذكر.

القطاعات الحيوية مثل الصناعة، الطاقة، النقل، والبنوك، نظرًا لقدرتها على تعبئة رؤوس أموال ضخمة وتوزيع المخاطر بين عدد كبير من المساهمين.

حيث بفضل هيكلها المرن وإمكانياتها التوسعية، تُعد **الشركة ذات الأسهم (SPA)** خيارًا مثاليًا للمستثمرين الذين يسعون إلى إطلاق مشاريع كبيرة تتطلب تمويلات ضخمة، ومع ذلك فإن الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية المفروضة على هذا النوع من الشركات يُعد ضروريًا لضمان حسن سيرها واستمرارها في السوق الجزائرية.

المطلب الثاني: دور مسرعات الأعمال الجامعية

سعت الجزائر وبدعم من الوزارة الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، لإيجاد مسرعات الأعمال الجامعية، حيث أصبحت الجامعات فضاءً خصبًا لاحتضان المشاريع الناشئة وتوجيهها نحو النجاح، حيث تعمل المسرعات على القيام بأدوار نأتي بالتفصيل فيها وفقا للطرح الموالي.

أشارت المادة 2 من القرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 19 جانفي 2025إلى مجموعة من الأدوار والخدمات التي تقدمها مسرعة الأعمال الجامعية منها:

الفرع الأول: توفير المرشدين" الموجهين" ذوي خبرة يقدمون نصائح واستشارات في تطوير خطط الأعمال والنماذج الاقتصادية لتحقيق النمو السريع للمؤسسات الناشئة، وتوفير مساحات العمل الجماعية مجهزة تمكن الفرق من العمل بشكل تعاوني وتطوير مشاريعهم في بيئة محفزة.

الفرع الثاني: توفير ورشات تدريبية وتكوينية حسب الطلب واحتياجات الطلبة والباحثين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة الجامعية، وتقديم لها الدعم التقني والعلمي والعملي من خلال الاستفادة من موارد مراكز البحث ومخابر البحث والمؤسسات الفرعية المنشة لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرع الثالث: ربط أصحاب المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة بالمستثمرين وصناديق التمويل من خلال عملية التشبيك (مقاهي الأعمال، تظاهرات، معارض وطنية ودولية...إلخ)، والبحث عن تقديم مبدئي أولي مقابل حصة صغيرة من أسهم المؤسسة الناشئة، لا تقل عن 2 %ولا تتعدى 5 %.

المطلب الثالث: مستقبل مسرعات الأعمال الجامعية

مع تسارع الابتكار وتزايد ريادة الأعمال، يتوقع أن تشهد المسرعات تطورات كبيرة: **الفرع الأول: زيادة التخصص،** ستظهر مسرعات تستهدف قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية.

الفرع الثاني: التوسع في الأسواق الناشئة، ستتوسع المسرعات إلى إفريقيا، الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية. الاعتماد على التكنولوجيا: سيتم دمج الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في برامج التسريع لتحسين الأداء.

الفرع الثالث: دعم ريادة الأعمال الاجتماعية، زيادة التركيز على المشاريع التي تحقق تأثيرًا اجتماعيًا إيجابيًا، في ظل تبني الجامعة من الجيل الرابع والمنفتحة البيئة الاجتماعية.

خاتمة:

من خلال كل ما سبق، نخلص إلى أن مسرعات الأعمال بشكل عام، والجامعية بشكل خاص، تُعدّ مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري أسند لها المشرّع مهمة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي الجامعي، بهدف تعزيز دعم المؤسسات الناشئة داخل الجامعات وتمكينها من تحقيق النمو والاستدامة.

لقد أصبحت مسرعات الأعمال عنصرًا محوريًا في نجاح الشركات الناشئة، إذ تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل الدعم المالي، والتوجيه الاستراتيجي، والاستثمار، إضافة إلى توفير بيئة أعمال ملائمة تساعد رواد الأعمال على تحويل أفكارهم الابتكارية إلى مشاريع ناجحة، وتكمن أهميتها في تمكين الشركات الناشئة من تجاوز التحديات الأولية التي تواجهها، سواء من حيث الوصول إلى التمويل أو اكتساب الخبرات الإدارية والتقنية اللازمة لتحقيق التطور المستدام.

إلى جانب ذلك، تسهم مسرعات الأعمال الجامعية في تعزيز الربط بين البحث الأكاديمي والواقع الاقتصادي، من خلال تحفيز الابتكار وتوجيه نتائج البحث العلمي نحو مشاريع ريادية ذات قيمة مضافة، مما يعزز من دور الجامعات كمراكز لإنتاج المعرفة التطبيقية، ومع استمرار تطور التكنولوجيا والأسواق العالمية، يتزايد الدور الذي تلعبه هذه المسرعات في تشكيل مستقبل ريادة الأعمال الجامعية، حيث توفر بيئة محفزة للنمو والابتكار، وتسهم في خلق جيل جديد من رواد الأعمال القادرين على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: المصادر

_ أمر رقم 75_ 59 مـؤرخ في20 رمضان عام 1336 الموافق لـ 26 سبتمبر1975، المتــضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 101، المؤرخة في 16 ذو الحجة عام 1395 الموافق لـ 19 ديسمبر1975.

_ قرار رقم 05 مؤرخ في 19 جانفي 2025، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثانيا: المراجع

_ البرود أم الخير، دور مسرعات الأعمال في دعم الشركات الناشئة – قراءة تحليلية لمسرعات الأعمال بالسعودية–، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2023.

_ خلاف فاتح، أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجريا فانتور" أنموذجا – قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20/ 356 –، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد4، 2021.

_ كريمة سلطان، دور مسرعات الأعمال في تفعيل الابتكار المفتوح " ألجيريا فانتور نموذجا"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد2، ، 2024.